

والاسرائيلي بحاجته من اليد العاملة غير الفنية ، وهو الخط التقليدي الذي تقيمه الدول الامبريالية مع مستعمراتها ، (ص ١٢٩) .

لا يقف الكاتب عند حدود الخلووس الى استنتاجات اكااديمية باردة معزولة عن حرارة النضال الفلسطيني ، كما انه لا يقع اسير نظرة « اقتصادية » ضيقة تغفل الاعتبارات السياسية والايديولوجية لدى وضع القرار ، او تجعل هذه الاعتبارات امورا ثانوية تتقرر اتوماتيكيا بنتيجة الاعتبارات الاقتصادية . الاقتصادي ، رغم اهميته الحاسمة ، لا ينفي السياسي . وانسه فقط ضمن العلاقة الجدلية المعقدة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي ، و فقط ضمن الاشكال المحددة المتميزة التي ترتديها هذه العلاقة ، يمكن للاستنتاجات التي يتوصل اليها الباحث - اي باحث - ان تكون صحيحة من جهة وعملية من جهة اخرى .

وهكذا فان الكاتب يخصص جزءا كبيرا من الكتاب للاجابة على السؤال السياسي التالي ، بعد ان عرض في الفصلين الاول والثاني خلقية اقتصادية لا بد منها .

والسؤال هو : هل من الممكن ان نتوقع انسحابا اسرائيليا طوعيا في ضوء الامة التي تمثلها المناطق . بالنسبة لاسرائيل ؟

في الفصل الثالث يجيب الكاتب على هذا السؤال بالنفي من خلال تصديده للبرهنة على صحة المقولة التالية : الانسحاب من المناطق المحتلة يتعارض بشكل قاطع مع طموحات الحركة الصهيونية ومصالح اسرائيل . فالحركة الصهيونية تحتاج فسي مشروعها الاستيطاني الى مزيد من الاراضي والموارد العربية بحيث تضمن للمستوطنين الصهاينة تمايزهم وارتقاءهم الطبقي .

واسرائيل تريد الارض والسلام معا ، واذا خيرت بينهما فانها تختار الارض . انها ترهف لسلام - الصلح وانهاء حالة الحرب - بعلاقات طبيعية مع العرب وخاصة علاقات اقتصادية معهم . وكذلك ، فان الاقتصاد الاسرائيلي كان يعيش في عام ١٩٦٧ نهاية مرحلة خلق وبناء الاصول ويستعد لدخول مرحلة تشغيل هذه الاصول . وقد جاءت النتائج التي ترتبت على حرب حزيران (يونيو) لتحل اعنف ازمة مر بها الاقتصاد الاسرائيلي . ففي حين قدمت المناطق المحتلة حوالسي مئة ألف عامل ، فانها في الوقت ذاته قد قدمت حوالسي مليون وربع مليون مستهلك جديد . ويؤكد الكاتب في هذا المجال ان اهمية اليد العاملة من المناطق المحتلة تتعدى اهمية الـ ٥٪ التي يشكلونها من اجمالي العاملين ، باعتبار انهم يوجهون اساسا الى قطاع الانتاج - خاصة الزراعة والبناء ، بالاضافة الى ان اليد العاملة العربية ساهمت في توفير حل لعدم التوازن بين العمل الفني والعمل غير الفني وفي التخفيف من عدم التوازن بين قطاعي الانتاج والخدمات . وعليه ، فانه سواء اتم الاستغناء عن هذه اليد العاملة طوعا او قسرا ، فان اسرائيل ستكون في مأزق لن تستطيع الخروج منه لان هذا يستدعي منها اعادة النظر في هيكل القوى العاملة الاسرائيلية وطريقة توزيعها على الفروع الاقتصادية والمهن المختلفة ، الامر الذي يترتب عليه المساس بالموضوع الاكثر حساسية بالنسبة لاسرائيل (اي الهجرة) ، بالاضافة الى مجموعة نتائج « سلبية جدا » على جملة منطلقاتها ومركزاتها الايديولوجية والطبقية .

تكمن أهمية هذه الدراسة في منهجها العلمي القائم على ربط الابعاد السياسية والاقتصادية في وحدة عضوية ، على